AUB American University of Beirut
الجامعة الأميركية في بيروت
Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

Supported by
OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **المغرب**

الحركة الأمازيغية في المغرب:
اعتراف دستوري باللغة

| رشيد توهتو |

الخلفيّة

في العام ٩١٠٢، تجمّع المئات في العاصمة المغربية الرباط باعتصام لإحياء ذكرى بداية السنة الأمازيغية الجديدة، مطالبين الدولة بالاعتراف بهذا العيد ضمن العطل الرسمية الوطنية. على هامش الاعتصام، قال عادل أداسكو، أحد زعماء المجتمع الأمازيغي المشاركين: «هذا اليوم هو مناسبة لإبراز ارتباطنا القوي بالأرض وتكريم أولئك الذين دافعوا عن حرّيتنا».

وفقًا للمؤرّخين، يصادف اليوم الأوّل من السنة في التقويم الأمازيغي، الذي يتجذّر في الحياة الطبيعية والمواسم الزراعية، مع ذكرى صعود الملك الليبي شيشونغ إلى عرش مصر. أيضًا يُطلق على السنة الجديدة اسم «ينّاير»، وهي العام ٢٩٦٩ وفق التقويم الأمازيغي. في العام ٢٠١٩، قدّم ١٤٣ من أصل ٣٩٥ عضوًا في البرلمان المغربي اقتراحًا إلى رئيس الوزراء سعد الدين العثماني، يطالبون فيه بالاعتراف بالسنة الأمازيغية الجديدة ضمن الأعياد الوطنية الرسمية، وهي خطوة سبق أن اتخذتها الجزائر، فضلًا عن كونها أحد المطالب الجديدة للحركة الثقافية الأمازيغية في المغرب بعد إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في العام ٢٠٠٤، وإنشاء أبجدية تيفيناغ، والاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية في الدستور الجديد لعام ٢٠١١.

جاء الاعتراف باللغة الأمازيغية في الإصلاح الدستوري لعام ٢٠١١ في أعقاب الربيع العربي نتيجة نضال طويل خاضه المجتمع الأمازيغي في المغرب من أجل الاعتراف بثقافته ولغته. بدأت المطالبة بالاعتراف باللغة الأمازيغية ضمن الدستور في العام ٢٠٠٠، وذلك من خلال الميثاق الأمازيغي الشهير الذي صاغته الجمعيّات والمثقفون الأمازيغ. لاحقًا شكّل العام ٢٠٠٣ نقطة تحوّل بعد إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بحيث تبنّت الدولة مطلب الاعتراف باللغة، وأصبحت لغة رسمية في العام ٢٠١١ إلى جانب اللغة العربية.

الجدول الزمني

تجسّدت المشاعر القومية الأمازيغية في المغرب في العام ١٩٥٧ بإنشاء الزعيم الجماهيري المحجوبي أحرضان حزب الحركة الشعبية، الذي لم يُعرِّف عن نفسه كممثّل للأمازيغ بشكل حازم، وإنّما كممثل «لسكّان البادية المغربية»، الذين هم بغالبيتهم العظمى من الأمازيغ. لذلك اعتبرت الحركة الشعبية حزبًا قوميًا أمازيغيًا، وفي العام ١٩٩٣، غيّر الحزب اسمه إلى الحركة الشعبية الوطنية.

يرى الأمازيغ في المغرب أن هويّتهم مُهدّدة بسبب تهميشهم واستبعادهم من الوصول إلى التعليم والحصول على تغطية الوسائل الإعلامية في البلاد. في ٥ آب/ أغسطس ١٩٩١، في محاولة لتعزيز أهمّية هويّتهم العرقية، وقّعت مجموعة من الجمعيّات الثقافية الأمازيغية على «ميثاق أكادير»، الذي حدّد مطالب الامازيغ بإحياء معهد الدراسات والبحوث الأمازيغية، وضمّ كلّ من الجمعيّة المغربية للبحوث والتبادل الثقافي (الرباط)، وجمعيّة جامعة أكادير الصيفية (أكادير)، وجمعيّة أغريس الثقافية (كلميما)، والجمعيّة الجديدة للفنون الثقافية والشعبية (الرباط)، وجمعيّة إيلماس الثقافية (الناظور)، وجمعيّة السوسي الثقافية (الدار البيضاء).

إلى ذلك، على الرغم من السماح بنشر بعض الصحف باللغة الأمازيغية، إلّا أن المحرّرين غالبًا يخضعون للاستجواب من مسؤولي الدولة. على سبيل المثال، مُنِعت جمعيّة إيلماس الثقافية من عقد مؤتمر حول اللغة والكتابة الأمازيغية في آذار/ مارس ١٩٩٤. كذلك رُفِض الترخيص للجمعيّة المغربية للبحوث والتبادل الثقافي لتنظيم يوم خاص للمسرح الأمازيغي في مدينة الرباط في نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

اعتُقِل عدد من الناشطين الأمازيغ نتيجة سياسة تمييزية فادحة بحقّهم، وسُجِن أربعة أعضاء من الجمعيّة الجديدة للثقافة والفنون الشعبية في أكادير لنشرهم رزنامة باللغة الأمازيغية. في ١ أيار/ مايو ١٩٩٤، اعتُقِل كلٌّ من محمد حرش الراس، ومبارك توس، وأحمد ككش، وعلي

أكن، وسعيد جعفر، وعمر درويش، وعمر أوشنا بعد مشاركتهم في مظاهرات سلمية بمناسبة عيد العمّال في الراشدية. على الرغم من أن المظاهرات حصلت على ترخيص من السلطات المعنية، وكانت الشعارات مألوفة للحكومة، إلّا أن الأمازيغ اتُهموا بالتحريض على أعمال تهدّد القانون والنظام وأمن الدولة الداخلي، وترديد شعارات تنتهك مبادئ الدستور وتطالب بالاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية.

في ٣ أيار/ مايو ١٩٩٤، قُبِض على سبعة معلّمين في المدارس الثانوية لمشاركتهم في مظاهرة يوم أيار التي نظّمها الاتحاد الديموقراطي للعمّال، واتُهموا بحمل لافتات باللغة الأمازيغية وترديد شعارات تطالب بالاعتراف بالأمازيغية في الدستور. في الواقع، يدلّ هذا القمع على ضعف الثقافة الأمازيغية ومناصريها، وبالتالي من غير المفاجئ أن تأخذ إعادة تنشيط اللغة والثقافة الأمازيغية أشكالًا أقوى من المقاومة قوبلت بمواجهات شرسة من النظام المركزي. في الواقع، تمثّلت فترة التسعينيات بالمواجهة. مع ذلك، بعد صعود محمد السادس إلى العرش، تم تبنّي استراتيجية التعاون وتلبية الحاجات.

في العام ١٩٩٩، أشار الميثاق الوطني المغربي للتربية إلى الأمازيغية كلغة وليس مجموعة من اللهجات، إذ تمّ التغلّب على تعقيدات اللهجات في مناطق الريف والأطلس وسوس، ما مهّد الطريق لمرحلة الاعتراف الرسمي باللغة. وفي العام ٢٠٠١ ألقى محمد السادس كلمة شهيرة في أجدير في الأطلس المتوسط دعا فيها إلى إنشاء المعهد الملكي.

برزت مطالب الحركة الأمازيغية بشكل أكبر في احتجاجات ٢٠١١، ما دفع المغرب إلى إصلاح دستوره ونقل الملك بعضًا من سلطاته إلى حكومة مُنتخبة. في الواقع، لم يعترف المغرب بالأمازيغية كلغة رسمية إلّا في الدستور الجديد في العام ٢٠١١. لكن بعد مرور أحد عشر سنوات، لم يسنّ البرلمان التشريعات المطلوبة لترسيخ استخدامها في التعليم والحياة العامّة، فيما يتهم ناشطون الحكومة بالتلكؤ. على الرغم من وجود عدد كبير من السكّان الأمازيغ في هذه المناطق، لكن لم يتمّ الاعتراف باللغة بشكل رسمي إلّا مؤخراً. عمليًا، تشير كلمة الأمازيغية إلى مجموعة من اللهجات المُترابطة التي يتحدّث بها الأمازيغ. في أوائل العقد الأوّل من القرن الحالي، أُطلِق المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في الرباط، وأُدخلت دروس الأمازيغية في المدارس الابتدائية، وكذلك أُطلقت محطّة تلفزيونية أمازيغية في العام ٢٠٠٦.

دور الفاعلين في المجتمع المدني ومشاركتهم

بعد الميثاق الأمازيغي في التسعينيات، شكّل بيان العام ٢٠٠٠ نقطة تحوّل وانخراط حقيقي للمجتمع المدني في القضية. تتكوّن الحركة الثقافية الأمازيغية من جمعيّات المجتمع المدني المُنتشرة في جميع أنحاء المغرب، وخصوصًا في منطقة الريف، ومناطق الأطلس الكبير والمتوسّط، ومنطقة أكادير ومدينة الرباط. تكمن المهمة الرئيسية لهذه المنظّمات بالدفاع عن الثقافة واللغة الأمازيغية، علمًا أن المشاركة الرئيسية جاءت من المثقفين والناشطين الأمازيغ. في البداية، تمّت صياغة البيان الأمازيغي الذي كتبه محمد شفيق وقدّمه إلى مجموعة من الشخصيّات للتوقيع عليه، ومن بينهم بعض الناشطين الرئيسيين في هذه القضية، وكذلك الشخصيّات المُرتبطة بالنظام وإنّما متعاطفة مع الحركة. على الرغم من أن النصّ أثار بعض التساؤلات إلّا أن ٢٢٩ شخصًا وقّعوا عليه، وأرسل البيان إلى القصر في آذار/ مارس ٢٠٠٠، لكنه قوبل بمجرّد ردّ غير مباشر. لاحقًا، جمعت العريضة التي أطلقتها الحركة نحو مليون توقيع، فيما تشكّلت لجنة لمتابعة البيان (اللجنة الوطنية للبيان الأمازيغي) في بوزنيقة، وضمّت ١٥ شخصًا، خمسة من كلّ منطقة من المناطق الثلاث، وكانوا مسؤولين عن ترويج النصّ ونشره. كذلك عُقِد مؤتمر سنوي يدعو الى مشاركة كلّ مؤيّدي القضية. وفي حين سمحت السلطات ببعض المبادرات التي بدت أكثر اعتدالًا، تم قمع بعضها الآخر بشدّة، وهناك أمثلة لا حصر لها عن حظر الندوات والمظاهرات في السنوات الأخيرة.

الاستراتيجيّات والتكتيكات

من أهمّ الاستراتيجيّات التي استخدمتها الحركة نذكر؛ أولًا تأسيس الجمعيّات المحلّية في المناطق التي تتحدّث باللغة الأمازيغية، وخصوصًا في الريف والأطلس المتوسّط والكبير وسوس - جنوب المغرب بهدف التقرّب من الناس الذين تمثّلهم. فيما تكمن الاستراتيجيّة الثانية بوجود ناشطين أمازيغ في الجامعات لإظهار الثقافة واللغة الأمازيغية والدفاع عنها. أمّا الاستراتيجية الثالثة فتمثّلت بالانتساب إلى الهيئات الدولية والحصول على عضوية فيها، خصوصًا هيئات الأمم المتّحدة الأصلية، بهدف الضغط على الحكومة والنظام للالتزام بالعهود الدولية المُتعلّقة بالحقوق الثقافية واللغوية، بالإضافة إلى الاستراتيجيّة الرابعة التي تضمّنت تنظيم احتجاجات واعتصامات في مناسبات مختلفة، خصوصاً في أيام إيار/ مايو وأحداث ٢٠ شباط/ فبراير، مع حمل العلم الأمازيغي الذي يعتبر رمز الحراك.

العوامل المؤثّرة أو نوافذ السياسة

في إطار الاستيلاء على القضية والاعتراف بها دستوريًا، شكّل خطاب العرش لعام ٢٠٠١ اللحظة التي اختارها الملك لمعالجة هذه القضية والإعلان عن مشروع إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وواصفًا المساهمة الأمازيغية في الثقافة الوطنية بأنها «ثروة وطنية» ما صبغها برؤية إيجابيّة.

لكن وفقاً لمادته الثامنة، وكذلك بالنسبة لمجلس شورى حقوق الإنسان، تخضع جميع قرارات مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لموافقة الملك. ولتأكيد خضوعه للسياسة الرسمية، يحصل المعهد على ميزانيته، إسوة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، من الديوان الملكي.

في الواقع، لا تزال الإجراءات المُتخذة حتى الآن للاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية قيد التقييم. مع ذلك، يتمّ التعامل مع المسألة الأمازيغية في الدولة المغربية بشكل مختلف مقارنة بالدول الأخرى في المغرب العربي. من خلال المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أضفي الطابع المؤسّسي على هذه القضية، وهو ما أثّر على مسار التقدّم وصولًا إلى الاعتراف باللغة، والثقافة الأمازيغية مستقبلًا.

لحظات تحوّلية

تمثّلت لحظة التحوّل الأولى بإدخال الأمازيغية في المناهج الدراسية، إذ طُرحت في العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وتوسّع «التدريس التجريبي» ليشمل ٩٣٠ مدرسة. وفقًا للأرقام الصادرة عن وزارة التربية والتعليم والشباب، تمّ التعهّد بتوحيد التدريس في المرحلتين الابتدائية والثانوية في العام ٢٠٠٨ ولكن لم يتم الوفاء بهذا الوعد حتّى اليوم، خصوصًا أن هذه التوقّعات كانت بالأساس متفائلة جدًا، نظرًا إلى الصعوبات التي يفرضها تطبيق هذا المعيار (نقص المواد التعليمية المُتخصّصة، والمعلّمين المُدرّبين، وإشكالية توحيد اللغة، إلخ).

أمّا لحظة التحوّل الأخرى التي برزت خلال هذه الفترة فتمثّلت بالجدل القائم حول إنشاء حزب أمازيغي. لسنوات عديدة، كانت الأحزاب الوحيدة التي تدعي تمثيل المكون الأمازيغي هي أحزاب «القائمة الرسمية» من الحركة الشعبية، التي يركّز خطابها بشكل أساسي على تحسين المناطق الريفية حيث ينعدم نشاطها بالكامل. أمّا فيما يتعلّق بالترويج للأمازيغية، فقد طُرِح الاعتراف الرسمي الجزئي بها لإقامة توازن قوّة مع أحزاب الحركة الوطنية، وقد حملته النخب الريفية المحافظة المُرتبطة بالسلطة. بعد انتخابات العام ٢٠٠٢، قرّرت مختلف القوى التابعة للحركة الشعبية تنسيق أعمالها في البرلمان، وشكّلت وحدة «الحراكات» المؤثّرة (الحركة الشعبية، والحركة الوطنية الشعبية، والاتحاد الديموقراطي)، التي تضم أكثر من ٥٠ برلمانيًا، وهو ما جعل نظيرتها الأمازيغية تكثّف جهودها.

تشكّلت لحظة التحوّل الثالثة بانضمام النشطاء الأمازيغ إلى حركة ٢٠ شباط/ فبراير، بحيث أصبحت قوة تغييرية من خلال قيادة هذه الحركة في مناطق مثل جنوب شرق وشمال وجنوب المغرب.

نتيجة السياسة

إن المطالبة بالثقافة والهوية الأمازيغية هي جزء من أجندة حركة حقوق الإنسان في المغرب، وليس فقط لأنها تتعلّق بالمطالبة بالحقوق الثقافية. نضال الحركة الثقافية الأمازيغية هو جزء من مراجع حقوق الإنسان المُعترف بها دوليًا، ما يجعل هذا التراث المُشترك أساس نشاطها. وبالتالي إن أي تقدّم في خطاب حقوق الإنسان وممارستها في المغرب يعني النهوض بالقضية الأمازيغية. في الواقع، لقد مهّدت ديناميّة حقوق الإنسان في المغرب في العام ٢٠٠٣ الطريق أمام الحركة الثقافية الأمازيغية لجني ثمار هذه المعركة الطويلة والاعتراف باللغة الأمازيغية دستوريًا في العام ٢٠١١.

على الرغم من أن تأثير الحركة الثقافية الأمازيغية في المغرب كان متواضعاً في المجالات الرمزية والموضوعية وأكثر ندرة في تنفيذ السياسات العامّة، وربطاً بالبعد الرمزي خصوصًا خلال التسعينيات، ساهم وجود خطاب بديل ومختلف عن الخطاب الرسمي، ويمتلك إمكانات حاسمة كبيرة، في تحديد المشكلات التي لم تكن حتّى الآن هدفاً سياسياً حقيقياً. مع ذلك، يبقى ترسيخ القيم الجديدة المُتعلّقة بقبول التنوّع وتغيير اللغة والثقافة السياسية أهدافًا بعيدة المنال.

أمّا بالنسبة للبعد الموضوعي فهو يعني ضمناً الوصول إلى مراكز صنع القرار وشبكات الحكم المُحدّدة، لذلك لا يمكن تحقيقه إلّا عندما توجد مساحات من الحرّية مهما كانت صغيرة. هذا المسار «الإصلاحي» يجعل من المُمكن التفكير في صياغة القرارات المضمونة قانونًا. إلى ذلك، وكجزء من التشدّد الأمازيغي، يعمل المعهد على توحيد ونشر اللغة الأمازيغية من خلال الدمج والوصول إلى بعض مراكز صنع القرار، ولكنّه لم يصل حتى الآن إلى أهداف أكثر طموحًا مثل إصلاح النصوص الأساسية (مثل الدستور، قانون التعليم، إلخ). ينطوي خيار الدخول في مؤسّسات معيّنة على خطر تحويلها إلى ضامن غير مُستدام بعد تحسّن صورته الخارجية من خلال هذا التعاون، وهو ما يفسّر سبب رفض بعض الجماعات داخل الحركة لهذا النوع من التعاون.

أخيرًا، فيما يتعلّق بالبعد التشغيلي المُرتبط بتطبيق السياسات العامّة والتعاون في الخدمات المُقدّمة من الحكومة، فإنه يثير مسألة العزلة النسبية لأعضاء الحركة داخل المجال السياسي. في الواقع، انتقلت الحركة من المجال الثقافي إلى الإصرار على امتلاك بعد سياسي وفتح النقاش حول إنشاء حزب سياسي أمازيغي، وهي نتيجة مُحتملة ولكنها لم تنجح حتّى الآن. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الوضع الحالي للنضال، تطرح كلّ من الجمعيّات والشبكات الوطنية الأمازيغية مطالب عامّة من دون القدرة على الدخول في نقاش حول سياسات عامّة مُحدّدة. صحيح أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يُعدُّ قناة للتأثير على السياسات العامّة لكن نطاقه بقي محدودًا (في قضايا مثل تدريس الأمازيغية على سبيل المثال). تواجه الحركة الثقافية الأمازيغية تحدّيًا مهمًا في تبنّي خطاب والتحوّل إلى لاعب مؤثّر على الساحة السياسية. على الرغم من ذلك، كانت مساهمة الحركة الثقافية للأمازيغية مهمّة نظرًا إلى التقدّم المُحرز ومصاعب المجال الرمزي السائد.

الخلاصة والدروس المُستفادة

أظهر الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية في آخر إصلاح دستوري في العام ٢٠١١، إنه حين يتعلّق الأمر بمسائل الهوية يكون إطار السياسة للمطالب الأمازيغية معقّدًا للغاية. وهو أمر واضح الآن، إذ على الرغم من الاعتراف الدستوري بها في العام ٢٠١١، لم تستطع الحكومة الحالية من إدخالها في جميع مجالات الحياة في المغرب. في الواقع، تتقاطع رؤى مختلفة وتحدّد طبيعة النقاش، كذلك يسود نهج التكامل بين المنظّمات الوطنية الأمازيغية لا سيّما التي تقع مقارها في المدن الكبرى (مثل الدار البيضاء وخصوصًا في الرباط). يبدو أن الدولة استحوذت على القادة الأمازيغ من خلال الاعتراف الدستوري باللغة باعتباره كابحًا لحركة عدم التوسّع والتحوّل إلى نوع من الحركة الانفصالية، وقد نجح هذا النهج التكاملي فعلًا في التقليل من تأثير الحركة على المناطق المهمّشة.

المراجع:

Brett, M and Fentress, E. (1996). The Berbers. Oxford: Blackwell.

Crawford, D. (2002). Morocco's Invisible Imazighen. The Journal of North African Studies, 7 (1): 53–70.

Boukous, A. (2015). Amazigh Constitutionalization in Morocco: Stakes and Strategies. In X. Irujo, J.-P. Massias, I. Urrutia (dir.), Droits Culturels et Démocratisation, Institut Universitaire Varenne - Kultura, p. 67-75.

Ennaji, M. (2019). The Berber (Amazigh) Movement in Morocco: Local Activism, the State and Transnationalism. In M. Ennaji (ed), Multiculturalism and Democracy in North Africa: Aftermath of the Arab Spring (92-113). Routledge: London.

Maddy-Weitzman, B. (2011). The Berber Identity Movement and the Challenge to North African States. University of Texas Press: Austin.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

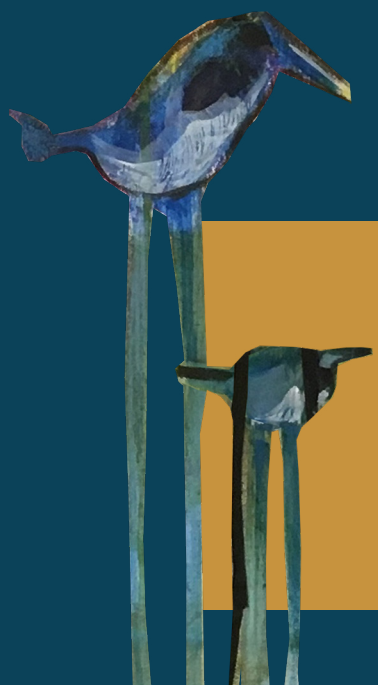

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub